CD/PV.507
27 April 1989
ARABIC

مؤتمر نزع السلاح

المحضر النهائي للجلسة العامة السابعة بعد الخمسمائة

المعقودة في قصر الأمم ، جنيف ،
يوم الخميس ، ٢٧ نيسان/أبريل ١٩٨٩ ، الساعة ١٠/٠٠ صباحاً

الرئيس: السيد هاريسون غيشيرو (كينيا)

60783 GE.89/٣٥٦٥ب

الرئيس (الكلمة بالانكليزية ومترجمة منها): أعلن افتتاح الجلسة العامة ٥٠٧ لمؤتمر نزع السلاح .

سيختتم المؤتمر اليوم نظره مجدداً في المسائل المعلّقة . بيد أنه طبقا للمادة ٣٠ من النظام الداخلي للمؤتمر ، يمكن لأي عضو يرغب في اثارة أي موضوع متصل بأعمال المؤتمر أن يفعل ذلك .

ونظراً إلى أن هذه الجلسة هي الجلسة العامة الأخيرة للجزء الأول من دورة عام ١٩٨٩ ، فإنني أعتزم أن أطرح على المؤتمر مسألة تاريخ افتتاح الجزء الثاني من الدورة بمجرد انتهاء كلمات جميع المدرجين على قائمة المتكلمين .

ولديّ على قائمة المتكلمين لهذا اليوم ممثلو تشيكوسلوفاكيا وفرنسا والجمهورية الديمقراطية الالمانية . أعطي الكلمة الآن لأول متكلم على قائمتي وهو ممثل تشيكوسلوفاكيا السفير فاجنار .

السيد فاجنار (تشيكوسلوفاكيا) (الكلمة بالانكليزية ومترجمة منها): دعني يا سيادة الرئيس بادىء ذي بدء أهنئكم أنتم والوفد الكيني على تولّي رئاسة مؤتمر نزع السلاح واضطلاعكم به بفعالية في شهر نيسان/ابريل . ودعني أيضا أعرب عن خالص شكري للسفير يامادا من اليابان على الجهود التي بذلها في المنصب نفسه في شهر آذار/مارس والتي أتت ببعض النتائج الايجابية الواضحة .

ولست أعتزم اليوم أن أقدّم تقييما شاملاً لنتائج الدورة الربيعية . إذ سيقوم بذلك في وقت لاحق من الجلسة السفير دييتزي من الجمهورية الديمقراطية الالمانية باسم مجموعة البلدان الاشتراكية وهو ما يعنى أيضا باسم وفدي . وسأتناول في كلمتي اليوم بعض المسائل ذات الأهمية الخاصة لوفدي . ومن الطبيعي أنني سأبدأ بالبند ١ من جدول أعمالنا الذي قدمت تشيكوسلوفاكيا بشأنه في الصيف الأخير مقترحاً يتعلق بولاية للجنة مخصصة .

ويشعر وفدي بالأسف لأننا لم نتصد ، بأية صورة بناءة ، للبنود ذات الأولوية المدرجة في جدول أعمالنا والمتعلقة بنزع السلاح النووي . وعلى الرغم من أننا نأسف بوجه خاص لعدم الاضطلاع بأية أنشطة عملية بشأن فرض حظر على التجارب النووية فإننا نرحب بما طرأ من تنشيط معيّن للمشاورات بشأن الولاية الخاصة بهيئة فرعية مناسبة ، وهي المشاورات التي استهلّها السفير ياماداً من اليابان خصوصا أثناء مدة رئاسته ، وما زالت مستمرة . ونحن نجد تشجيعاً فيما ظهر خلال الأسابيع الأخيرة من تلاق معين في

الآراء بشأن الولاية الخاصة بلجنة مخصصة لحظر التجارب النووية ، على أساس المقترح التشيكوسلوفاكي الوارد في الوثيقة CD/863 . ويبدو أن الأغلبية الساحقة للوفود تشترك في الاحساس بمدى إلحاح المسألة والذي يزداد حدة نظرا إلى أنه في غضون يومين اثنين ستبدأ في نيويورك الأعمال التحضيرية للمؤتمر الرابع لاستعراض معاهدة عدم الانتشار المزمع عقده في العام القادم .

وإذا وُضع في الاعتبار وجود معاهدة الحظر الجزئي للتجارب النووية لأكثر من ربع قرن ، وبالنظر إلى التقدم الملموس الذي أُحرز في المفاوضات السوفياتية - الأمريكية الثنائية ، فإن بوسع المؤتمر أن يحدد لنفسه أهدافا أكثر طموحا من الأهداف الواردة في الوثيقة CD/863 . ومن الملائم الاشارة إلى أن المجادلات المطوّلة التي تتركّز على الجوانب الإجرائية لعملنا لا تقرّبنا على أي نحو من بلوغ الأهداف المعلنة . بيد أننا نرى أن المناقشة الإجرائية في الظاهر إنما تعكس في الواقع مجرد وجود اختلافات في طرق معالجة المضمون .

ويحدونا الأمل أن تُذكر دورة هذا العام على أنها الدورة التي أمكن فيها بدء أعمال هيئة فرعية تُعنى بفرض حظر على التجارب النووية . ومتى تم انشاء اللجنة ، ويؤمل أن يتم ذلك خلال الدورة الصيفية ، سيتعين عليها أن تتولى مهمة الموافقة على برنامج عملها . ودون أن توجد لدي صورة واضحة عن الولاية النهائية فلن أغامر بالمضي في طرح آراء مفصلة عما ينبغي أن يكون عليه البرنامج . ولكن وفدنا يرى أن اللجنة تستطيع أن تتناول القضايا الرئيسية التالية . أولا ، نطاق حظر التجارب النووية . فقد ووفق على نطاق واسع على أن معاهدة حظر التجارب النووية ينبغي أن تكون ذات طبيعة شاملة تحظر جميع التفجيرات النووية . ويوافق الوفد التشيكوسلوفاكي تماما على هذا النهج . ثانيا ، هيكل نظام التحقق . فقد اقترح عدد من الوفود أنه ، بالاضافة إلى الرصد الاهتزازي ، يمكن استخدام أشكال أخرى للتحقق مثل مراقبة النشاط الإشعاعي في الجو ، والاستشعار عن بعد بالتوابع الاصطناعية فضلا عن عمليات التفتيش الموقعي . ثالثا ، الإطار التنظيمي للأعمال المتعلقة بنظام التحقق . فقد اقتُرح إنشاء فريق من الخبراء التقنيين لهذه الغاية ، وفي هذا الصدد ، قد تنظر اللجنة المخصصة في إمكانية توسيع نطاق أنشطة فريق الخبراء العلميين . فبوسع هذا الفريق ، بمشاركة خبراء إضافيين ، أن يستكشف الإمكانيات العملية لتطبيق كل نوع من أنواع تدابير التحقق ، والمتطلبات الأساسية لصبغها بالصبغة المؤسسية ، رابعا ، الجوانب الإدارية والتنظيمية لحظر التجارب النووية في المستقبل وإنشاء أجهزة تكون مسؤولة عن الامتثال لأحكام حظر التجارب .

وقد عُرض عدد من المقترحات فيما يتعلق بفرض حظر على التجارب النووية . وكانت تشيكوسلوفاكيا أحد البلدان المشتركة في تقديم الوثيقة CD/756 المعنونة "الأحكام الأساسية لمعاهدة بشأن الحظر الكامل والعام لتجارب الأسلحة النووية" . ويعتقد وفدي أن هذه الوثيقة يمكن دراستها على نحو مفيد في اللجنة المخصصة لحظر التجارب النووية إلى جانب المقترحات الأخرى المقدمة بشأن هذا الموضوع .

وفيما يتعلق بمنع حدوث سباق للتسلح في الفضاء الخارجي - وهو بند آخر عالي الأولوية في جدول أعمالنا - يأسف الوفد التشيكوسلوفاكي لأن نشاط اللجنة المخصصة قد أُرجيء دون داع . وهو عندما استُؤنف آخر الأمر في نيسان/أبريل أصبح واضحا تمام الوضوح أن أسلوب العمل المفروض على اللجنة لا يسمح باجراء مناقشة موجهة إلى الهدف . ذلك أننا نتناول مجموعة كاملة من المواضيع في نفس الوقت دون التحرك إلى الأمام في أي واحد منها . وربما لا تكون بعض التدابير في متناول أيدينا . غير أن السبب في ذلك ليس هو أن هذه التدابير لم تصبح بعد ناضجة للحلّ أو أن أغلبيتنا تسيء قراءة النظام القانوني القائم للفضاء الخارجي ، على نحو ما يودّ وفد أو وفدان أن نصدّق . بل السبب الحقيقي هو أن بعض البلدان ليست مستعدة للتفاوض بشأن تدابير يمكنها أن تحدّ أو تهدد بصورة ملموسة برامجها العسكرية الحالية في الفضاء الخارجي .

ومن الجليّ أن اللجنة المخصصة لا تستطيع أن تتناول على نحو فعّال جميع المواضيع في الوقت نفسه . ويرى وفدنا أنه ينبغي لها أن تركّز على البعض منها بغية الوصول إلى بعض النتائج والقرارات المشتركة . ونحن نفضّل بقوّة أن تركّز اللجنة على التدابير الرامية إلى منع وضع أسلحة في الفضاء الخارجي منعا فعلياً . على أنه إذا كان ذلك مهمة لا يمكن القيام بها الآن ، فإن اللجنة المخصصة تستطيع أن تبدأ في بعض الأنشطة العملية بشأن تدابير يمكن أن توصف بأنها لبناء الثقة ، وتهدف إلى انفتاح أكبر في الأنشطة المتعلقة بالفضاء الخارجي أو إلى مجرد تنظيم حركة الأجسام الدائرة في الفضاء الخارجي . وقد قُدّم عدد من المقترحات في هذا الصدد ويمكن الحصول على شيء من النفع من تنفيذها . وقد يكون من المفيد إذا أمكن ، خلال الدورة الصيفية ، ألاّ تعالج البنود الثلاثة التي تشكل برنامج العمل معالجة عامة وشاملة بل أن تركّز اللجنة المخصصة انتباهها بدلا من ذلك على بعض القضايا موضع الاهتمام الأوسع . ففي وسع اللجنة المخصصة ، وفقا تماما للنمط الثلاثي المستويات لبرنامج العمل ، أن تحدد أولا طبيعة هذه القضايا أو القضية بوضوح ، وبعد ذلك ، تدرس إلى أي مدى عولجت أو لم تعالج من قبل داخل إطار النظام القانوني القائم ، وأخيرا أن تبحث كيفية تنفيذ المقترحات الموجودة ذات الصلة بالموضوع تنفيذا فعالاً للغاية . وبغية التحرك نحو أعمال أكثر توجّهاً نحو الهدف ، سيكون الوفد التشيكوسلوفاكي على

استعداد لإبداء أقصى درجة من المرونة في اختيار القضايا التي سيُنظر فيها بصورة أنشط في الصيف . وما نقترحه هو ليس بأي حال من الأحوال تحديد أولويات دائمة بالنظر إلى أنه لا يمكن الآن تحقيق توافق في الآراء بشأنها .

وقد طالبت وفود كثيرة ، منها وفدي ، بمزيد من المشاركة النشيطة من جانب الخبراء في مناقشاتنا بشأن البند ٥ . ذلك أننا لا نوافق على الرأي القائل بأن عملنا لم ينضج بعد بما يكفي لكي يفيد من الوجود المنظم للخبراء التقنيين . فنحن نرى أن أكثر ما ينقصنا هو بالضبط المناقشة المنظمة التي تنطوي على مشاركة أوسع من جانب الخبراء . وفوق ذلك ، فإن الوفد الذي يشكّ في فائدة وجود الخبراء في عملنا قد أثنى على بعض إسهاماتهم المحددة في الماضي وادّعى أن القضايا المطروحة للمناقشة ليست مفهومة بالقدر الكافي وأن المقترحات المقدمة لا تقوم على معرفة تقنية واضحة بالمسألة . وكان من الحريّ أن يتوقع المرء أن يكون هذا الوفد أول من يحبذ اشتراك الخبراء وأن يساهم بهمة في تحقيق ذلك .

وأشار عدد من الوفود إلى أهمية المحادثات السوفياتية ـ الأمريكية الثنائية المتعلقة بالأسلحة النووية وأسلحة الفضاء وصلتها بأعمالنا في مؤتمر نزع السلاح . ونحن نشاطرهم تماما هذا الرأي . وفي الوقت نفسه ، سمعنا أن هذه المحادثات الثنائية تشكّل بعض القيود على مداولاتنا . غير أننا لا نعتقد أن ذلك صواب . فالمفاوضات المتعددة الأطراف والمفاوضات الثنائية بشأن نزع السلاح يكمّل بعضها بعضا ولا تقيّد أو تستبعد إحداها الأخرى . وأية تدابير ، يُتّفق عليها ثنائياً وتستهدف منع حدوث سباق للتسلح في الفضاء الخارجي ، لا يمكن إلا أن تسهم في جهودنا المتعددة الأطراف . وفي الواقع أن ما يمكن أن يكون مقيِّدا ليس إلا بطء سير المفاوضات الثنائية أو عدم وجودها ، وتأمل تشيكوسلوفاكيا أن تُستأنف قريباً ، ودون مزيد من الإبطاء الذي لا مبرر له ، المفاوضات الثنائية السوفياتية ـ الأمريكية بشأن الأسلحة الاستراتيجية والنووية وأسلحة الفضاء .

ويرحب الوفد التشيكوسلوفاكي بتكثيف العمل في اللجنة المخصصة للأسلحة الكيميائية . فذلك يمثل شرطاً أساسياً لأداء ولاية مؤتمر باريس الذي ما زلنا ندين له بالكثير . وقد نوقش عدد من القضايا مناقشة مستفيضة وأُحرز شيء من التقدم في بعضها . وعلى وجه الخصوص ، يبدو أن المادة التي أُدرجت لمزيد من النظر فيها في المرفق الخاص بالمواد الكيميائية تؤدي بنا إلى التقدم فيما يتعلق ببعض المسائل التقنية التي إما أنها لم تناقش في السنوات الماضية أو أنها بُحثت دون كثير من النجاح . ووفدنا يؤيد مواصلة هذا العمل بنشاط ويأمل أن تُدرج النتائج ، بمجرد الموافقة عليها ، في صميم النص "المتطور" بطريقة لا تؤدي إلى إضعافه بل بالأحرى إلى تبسيطه وتعزيزه .

ويكاد يكون من المستحيل وصف المناقشة المتعلقة بما يسمى ب "نمط التحقق" بأنها حاسمة ، غير أنها كانت مفيدة بقدر ما أثبتت ، في رأينا ، أنه لا يمكن التوصّل إلى الوضوح الكافي بشأن كامل مفهوم التحقق في اتفاقية الأسلحة الكيميائية إلا عندما يتم الانتهاء من وضع الأنماط الأساسية لأنشطة المراقبة ، التي اقتُرحت ونوقشت على مدى سنوات ، وعندما يقرّها جميع المشتركين في المفاوضات . ونحن نتوقع من عمليات التفتيش الاختباري الوطنية والدولية ، التي تجرى حاليا ، أن تسهم عما قريب في اتمام الإجراءات اللازمة لعمليات التفتيش الروتيني المنهجية . وتشيكوسلوفاكيا مستعدة لتقديم مرفق لإجراء تفتيش من هذا القبيل . وفي حين أننا نوافق على أنه ينبغي الإعداد بصورة جيدة لهذه العمليات التفتيشية فإننا لا نعتقد أن بعض الاختلافات في نُهج العمليات الفردية للتفتيش الاختباري المتعدد الأطراف ستكون ضارة بالضرورة . ونحن نرى أنه لا داعي للخوف من أوضاع متضاربة محتملة . ذلك أن تحديد هذه الأوضاع وتقييمها بدقة فيما بعد قد يكونا أكثر نفعا لإكمال اتفاقية الأسلحة الكيميائية على نحو دقيق من التجنب الصارم لمجالات المشاكل أثناء مرحلة عمليات التفتيش الاختباري المتعدد الأطراف . ولذلك فنحن لا نحبذ تأجيل عمليات التفتيش الاختباري المتعدد الأطراف على نحو لا داعي له بل إن بلدي على استعداد لقبول فريق دولي من المفتشين في وقت مبكّر هو خلال الدورة الصيفية لمؤتمر نزع السلاح .

كذلك تحتاج عمليات التفتيش بالتحدي إلى أن نوليها انتباهنا أثناء الدورة الصيفية . وينظر البعض إلى هذا النوع من عمليات التفتيش على أنها عمليات مُجَابَهة ومشحونة سياساً ، بينما يرى آخرون أنها لن تمثل سوى شكل آخر للتحقق يمكن تطبيقه بصفة منتظمة . وفي بعض الحالات ، وربما في معظمها ، يمكن أن تتم هذه العمليات التفتيشية بطريقة عادية وسلسة . وفي حالات أخرى ، يمكن أن تتواجد عناصر للمجابهة ، وهو ما يعتمد على الأساس المنطقي الذي يسوغ طلب التفتيش أو على المشتركين في عملية التحدي أو على النتائج المتوصَّل اليها من التفتيش . غير أن ما يهمّ حقيقة هو التوصل إلى اتفاق على جميع الإجراءات بحيث تنص بوضوح على حقوق وواجبات الدول الأطراف ، ودور المفتشين وأنشطتهم ، والعملية التي تأتي بعد القيام بتفتيشٍ بالتحدي .

على أننا في نفس الوقت لا نود أن نقلّل من شأن تعقّد المادة التاسعة . وقد تطور عدد من النُّهُج في السنوات الأخيرة وما زال عدم الوضوح ماثلا في مواقف أكثر من مجرد وفدين اثنين . وفي الواقع أن من المهم معرفة ما إذا كان واضعو الوثيقة CD/500 لا يزالون يؤيدون دون قيد ولا شرط جميع الأحكام ذات الصلة ، الواردة في هذه الوثيقة ، أو ما إذا كان نهجهم بشأن بعضها قد تعدّل . ويخالجنا الانطباع أحياناً بأن الطبيعة الإلزامية لعمليات التفتيش هذه لا تعني بالضرورة التزاما غير مشروط

بقبول مثل هذا التفتيش بناء على طلب أية دولة من الدول الأطراف دون الحقّ في الرفض . ويتساءل وفدنا أيضا عما إذا كان وفد الولايات المتحدة يعتبر أن التفتيش بالتحدي قابل للتطبيق على أي مكان أو مرفق دون أي قيود . ونحن نرى أن من المهم إيضاح هذه المسائل الأساسية قبل القيام بحملة أخيرة على المادة التاسعة .

لقد بُذل جهد كبير أثناء دورة الربيع في مناقشة مفهوم عمليات الفحص أو التفتيش المخصصة . وقدم وفد المملكة المتحدة مقترحاً في هذا الصدد نرى أنه مفيد وهام . وقد يكون من المفيد إجراء المزيد من المناقشة بشأن هذا النهج وكذلك بشأن المقترحات السابقة المتصلة بالموضوع . ولو أمكن تحقيق المزيد من الوضوح أثناء الدورة الصيفية فيما يتعلق بنطاق تطبيق عمليات التفتيش المخصصة وباجراءاتها على السواء فسيكون ذلك من دواعي سرورنا . إذ أن زيادة توضيح هذا المفهوم الخاص بالتحقق يمكن أن يسهم أيضا في المناقشة المتعلقة بالأشكال الأخرى للتحقق ، بما في ذلك عمليات التفتيش بالتحدي .

على أن وفدي يشترك في الرأي القائل بأن التشكيل العادل للمجلس التنفيذي والإجراءات الفعّالة لصنع القرارات فيه سيكونا أمراً مهماً لسلاسة تنفيذ اتفاقية الأسلحة الكيميائية . وبغية ضمان أن يكون المجلس التنفيذي في وضع يسمح له باتخاذ إجراء فعال عند الضرورة ، فيجب أن تكون مشاركة هذه الهيئة محدودة . وينبغي أن يستند هذا الاجراء إلى اعتبارات توضع في الحسبان فيها آراء ومصالح جميع المناطق ومجموعات الدول . وينبغي ضمان الطبيعة التمثيلية للمجلس التنفيذي عن طريق مبدأ التناوب في عضويته وعن طريق تشكيله الذي ينبغي أن يرتكز في المحل الأول على معايير جغرافية وسياسية ، كذلك فإن مستوى تطور الصناعة الكيميائية في آحاد الدول أمر هام أيضا لتشكيل المجلس التنفيذي . وفي حين أن روح التوفيق والتعاون ينبغي أن تسود في عملية صنع القرارات ، فإن سير العمل باتفاقية الأسلحة الكيميائية سوف يُعوَّق إذا كان من شأن تشكيل المجلس التنفيذي أن يجعل من الممكن فرض القرارات بطريقة لا يمكن تبريرها .

إن هذه الجلسة هي الجلسة العامة الأخيرة لمؤتمرنا التي يحضرها السفير نازاركين من الاتحاد السوفياتي الذي عُهد إليه بمهام جديدة ذات مسؤولية . ومن ناحيتي شخصيا أشعر بالأسف لأنني ، بعد سنوات من التعاون معه منذ بضع سنوات ، لم تسنح لي فرصة التمتع بتعاون السفير نازاركين الآن إلا لمدة أسبوعين اثنين . بيد أنه مما يسرّني أن أعرف أن عمله المقبل سيأتي به كثيراً إلى جنيف وأنه بصفته الجديدة إذا جاز لي التعبير رمزاً للعلاقة المتبادلة بين المفاوضات المتعددة الأطراف والمفاوضات الثنائية بشأن نزع السلاح . وإنني أتمنى له كل نجاح في جهوده في

المستقبل التي يمكن أيضا أن تهيىء أوضاعا أكثر مؤاتاة لأعمال المؤتمر . ودعوني أيضا أرحب بخلف السفير نازاركين ، الرفيق باتسانوف في مهمته الجديدة . وأرجو له النجاح في هذه المهمة وأتعهد له بالتعاون الكامل من جانب وفدي . ودعوني أيضا أرحب بيننا بسفير الجزائر الجديد السيد آية شعلل .

وقبل أن أختتم كلمتي ، لا أريد أن أضيّع هذه الفرصة للاعراب عن شكري لحكومة اليابان ولإدارة شؤون نزع السلاح بالولايات المتحدة لقيامهما بتنظيم حلقة دراسية في الأسبوع الماضي في "كيوتو" بشأن عدد من برامج نزع السلاح الهامة ذات الاولوية . وإن هذا يشكل في رأيي تبادلاً مفيداً جداً للآراء وأود أن أعرب لجميع منظّمي هذه الحلقة الدراسية عن خالص شكري لتهيئة أوضاع ممتازة لسير هذه الحلقة سيراً سلساً .

الرئيس: أشكر ممثل تشيكوسلوفاكيا على بيانه وعلى كلماته الرقيقة التي وجّهها إليّ . أعطي الكلمة الآن لممثل فرنسا السفير موريل الذي سيتكلم بصفته رئيس اللجنة المخصصة للأسلحة الكيميائية .

السيد موريل (فرنسا) (الكلمة بالفرنسية ومترجمة من الانكليزية):
قبل أن أتحدث اليكم بصفتي رئيس اللجنة المخصصة للأسلحة الكيميائية التابعة للمؤتمر ، اسمحوا لي يا سيدي الرئيس بأن أبلغكم بارتياح بلدي لأن يرى كينيا تشغل منصب الرئاسة لشهر نيسان/ابريل بمثل هذه الطريقة البارعة . وانني أفعل ذلك بارتياح خاص بالنظر إلى أن رئيس الوزراء الفرنسي السيد ميشيل روكار يبدأ اليوم زيارة رسمية إلى بلدكم . وأود أن أنتهز هذه الفرصة أيضا لأشكر الرئيسين اللذين سبقاكم ، وهما السفير بوغليزي في شباط/فبراير والسفير يامادا في آذار/مارس . ونظرا إلى أنني لم أتكلم في هذا الجزء من الدورة ، فاسمحوا لي أيضا بالترحيب بالزملاء الذين اضطلعوا بواجباتهم منذ نهاية دورة العام الماضي وهم - السفير هوليه من بلجيكا ، والسفير ديتزي من الجمهورية الديمقراطية الالمانية ، والسفير هيلتينيوس من السويد ، والسفير ريز من استراليا ، والسفير تيكامكي من زائير ، والسفير كمال من باكستان ، والسفير آية شعلل من الجزائر ، والسفير فاجنار من تشيكوسلوفاكيا . وأود أن أرحب بالرئيس الجديد للوفد السوفياتي ، السيد باتسانوف ، وأودع توديعا بالغ الود السفير نازاركين - الذي أقول له فحسب إلى اللقاء - متمنيا له أطيب الأماني في العمل البالغ الأهمية الذي ينتظره .

والغرض من بياني بصفتي رئيس اللجنة المخصصة للأسلحة الكيميائية هو أن أحاول تقديم تقييم اجمالي لأعمال اللجنة ، وهو تقييم شخصي لا يعكس إلا رأي رئيس اللجنة . وقد تم ذلك على وجه التحديد بالأمس في اللجنة عن طريق تقديم "بيان من الرئيس" وهو

بيان تعرفه جميع الوفود . واليوم أود أن أحاول ابداء رأي أكثر استقلالا وأن أنظر في العناصر الرئيسية التي لها طبيعة سياسية والتي يمكن أن تعني المؤتمر في جلسته العامة . وأود أن أقول بهذه المناسبة إنني غير قادر على اعداد نص لهذا البيان مطبوع على الآلة الكاتبة وهو ما ألتمس من جميع الوفود المعذرة بشأنه . والنقاط الرئيسية ترد في البيان الذي قدمته بالأمس في اللجنة . وكان القصد منه تلخيص الأعمال المضطلع بها خلال الجزء الأول من دورة عام ١٩٨٩ ، وهو قد وُضع بالاشتراك مع رؤساء الأفرقة العاملة الخمسة . كذلك فهو يشكل تقريرا مؤقتا غير رسمي بشأن مداولات اللجنة والأفرقة العاملة ، والهدف منه هو مساعدة الوفود على القيام بمزيد من الأعمال في عواصمها خلال فترة توقف المؤتمر عن العمل بشأن المسائل المتناولة كيما يمكن تسويتها خلال الجزء الثاني من الدورة . ومن ثم فانني سأتناول في هذا البيان النقاط الثلاث التالية: أولا وقبل كل شيء اجراء تقييم عام لنتائج الأعمال المضطلع بها في الأفرقة لمعرفة الحالة التي بلغتها هذه الأعمال اليوم ؛ ثم اجراء تقييم سياسي اجمالي لحالة المفاوضات ؛ وأخيرا ابداء بعض التعليقات على أساليب العمل .

وفيما يتعلق أولا وقبل كل شيء بنتائج الأعمال المضطلع بها في الأفرقة ، فانني سأبدأ بالفريق رقم ١ الذي يرأسه السيد ليديكينغ ، الذي أجرى استعراضا اجماليا لآلية التحقق بموجب الاتفاقية . وأرى أنه سيتعين التوصّل إن عاجلا أو آجلا الى نهج متكامل . وما زالت اللجنة بصفة عامة ، والفريق رقم ١ بصفة خاصة ، يبحثان في هذه القضية الرئيسية ، فيتلمّسان ويحددان العناصر الرئيسية في نظام التحقق بالاتفاقية ؛ وهما إذ يفعلان ذلك عليهما الامتثال لاعتبار ملح مزدوج: أولا وقبل كل شيء النظر في التحقق ككل ، لأننا بحاجة إلى نظام اجمالي مترابط ، وثانيا النظر نظرة دقيقة جدا في كل جزء من أجزاء هذا الكل تكون قد قدمته الوفود من أجل النظر فيه وسيتعين وضعه في صورته النهائية في "النص المتطور" ؛ ـ عمليات التفتيش الروتيني بطبيعة الحال ـ وعلينا أن ندرج في هذا الصدد جميع الدروس المستفادة من عمليات التفتيش الاختباري الوطنية التي بدأت ـ والمسألة التي طُرحت والتي ما زالت بدون اجابة حتى الآن والمتعلقة بامكانية اتخاذ تدابير اضافية ، وقضية التفتيش بالتحدي المعروفة جيدا ، فضلا عن اجراءات التوضيح بموجب المادة التاسعة ، التي أُعيد بحثها في اللجنة . وعلى ذلك فهي عنصر أساسي في الاتفاقية المقبلة ظل موضع عمل صعب ولكنه تفصيلي .

كذلك فان الفريق رقم ٣ الذي ترأسه السيد جمعه ، والذي يتناول الجوانب القانونية ، قد نظر بالمثل في المشاكل بطريقة متكاملة . وقد تناول من ناحية ما يمكن أن نُطلق عليه جانبا خارجيا ، وهو جانب في غاية الأهمية ، أي العلاقة بين بروتوكول عام ١٩٢٥ والاتفاقية ، وأيضا العلاقة بين الاتفاقية والاتفاقات الدولية

الاخرى ، وهي مسألة لم تُحسم بعد ، وتوجد بشأنها اختلافات قوية في الرأي . بيد أن هذه الحالة - مفهومة وطبيعية من نواح كثيرة وسيتعين في نهاية المطاف الاخذ باختيارات . وتناول الفريق أيضا الجوانب الداخلية للنظام القانوني للاتفاقية ، أي التعديلات التي أُعدّ بشأنها مشروع مادة محدد ، والأحكام الختامية ، ومسألة تسوية المنازعات ، التي لم يجر تناولها حتى الآن .

وفيما يتعلق بالفريق رقم ٣ الذي ترأسه السيد سود ، والذي تناول المؤسسات ، فإن أنشطته قد انطوت بصورة عامة على تدعيم الهيكل الثلاثي الجوهري للاتفاقية ، على النحو الذي أصبح به معروفا بالفعل . وهذا يعني في المقام الأول مؤتمر الدول الأطراف ، الذي اضطُلع بشأنه بعمل محدد . ثم هو يعني المجلس التنفيذي الذي بدأت بشأنه مشاورات على مرحلتين ، أولاهما في الفريق والآن تحت رعاية رئاسة اللجنة المخصصة ؛ وأعتقد أن الأعمال المتعلقة بهذا الموضوع واعدة لأنها تقدمية جدا . وهو أخيرا يعني الأمانة التقنية التي نُظر فيها بالفعل بصورة دقيقة عن طريق اللجنة التحضيرية التي عُهد إليها ، بمعنى من المعاني ، بالتصور المسبق لانشاء الأجهزة ، ولا سيما الجهاز التشغيلي للأمانة التقنية . وبالاضافة إلى ذلك فان هذا الفريق قد أجرى تبادلاً أولياً في الآراء بشأن مسألة المجلس الاستشاري العلمي الذي لا يُنظَر إليه على أنه جهاز منفصل وسيتعين مناقشته مرة أخرى . كذلك فقد درس المسألة البالغة الأهمية المتمثلة في إحكام العلاقة بين هذه الادارة المؤسسية الثلاثية والسلطات الوطنية في كل بلد . وعلى ذلك فان كامل مشكلة تدابير التنفيذ الوطنية بموجب المادة السابعة قد جرى تنظيمها وإلى حد ما تحديثها بعد فترة طويلة لم يطرأ فيها تغيير . وأعتقد أنه قد تحقق بشأن هذا الفصل تقدم حقيقي يسّرته إلى حد كبير الأعمال المضطلع بها في عمليات التفتيش الاختباري الوطنية .

وأما فيما يتعلق بالفريق رقم ٤ ، الذي ترأسه السيد مولاندر والذي يتناول الجوانب التقنية ، فان الأنشطة المضطلع بها قد تناولت جانبين رئيسيين . أما أولهما فيتعلق بما تطلق عليه الوفود الآن بصورة روتينية المرفق الكيميائي ، أو المرفق المتعلق بالمواد الكيميائية ، وقد مكّن الاستعراض من تحقيق اعادة ترتيب ، بفضل المساعدة البالغة القيمة المقدمة من الخبراء من العواصم ، لمجموعة كاملة من الأحكام التقنية التي كانت متناثرة في جميع أنحاء "النص المتطور" ، وذلك بغية الخروج بعرض أوضح وأكثر ترابطا وقابلية للاستخدام للقوائم وللمبادئ التوجيهية المتعلقة بكل منها . وهذا العمل مشجّع خاصة من حيث أنه يجعل من الممكن تضمين النظر الاجمالي في مشكلة القوائم المسألة القديمة الصعبة المتعلقة ب "الجدول [٤]" وكذلك إعداد جداول أكثر ترابطا وأفضل تناسقا هيكليا وأكثر دقة ، وذلك على وجه الخصوص بحذف المنتجات التي كانت ترد حتى الآن في "النص المتطور" (CD/881) تحت

العنوان "تُناقش فيما بعد" . والجانب الآخر من أعمال الفريق رقم ٤ قد تناول مسألة استنباط هيكل مبسّط لعرض مرفق المادة السادسة [١] . وأُجري استعراضان متتابعان في هذا الصدد ، بحيث أن هذه المسألة عُرضت على الفريق مرتين من أجل العمل المتعمق بشأنها ، وتتيح آخر نتيجة متوصل اليها على وجه الخصوص حلا ممكنا للمسألة البالغة الحساسية المتعلقة بانتاج المواد الكيميائية المدرجة بالجدول [١] خارج نطاق مرفق الانتاج الصغير الحجم الوحيد .

وأما الفريق رقم ٥ ، الذي ترأسه السيد كروتش ، فقد تناول الفترة الانتقالية ، وهو موضوع ربما قد بدا في البداية أقل ألفة وأقل تقليدية ، ولكنه سرعان ما وجد مكانه لأنه ، في اعتقادي ، قد لبى حاجة من الحاجات . وقد أدّى الفريق عملا مفيدا للغاية في هذا الصدد ، تضمن عنصرين اثنين . أولهما يتعلق بالمساعدة والحماية من الأسلحة الكيميائية ، ويوجد هنا جانبان: فمن ناحية ، فان النص الذي تم الاضطلاع بعمل كبير بشأنه في إطار السعي إلى تجاوز البديلين اللذين يردان الآن في "النص المتطور" من أجل اعداد مشروع - هو والعمل الذي بدأ بشأن هذا ، ولا سيما وضع مشروع بشأن تقديم المساعدة بناء على طلب دولة طرف - قد قطع مسافة طيبة وينبغي مواصلته . وبالاضافة إلى ذلك فانه إلى جانب هذا النص وما وراءه ، توجد مسألة مبدأ المساعدة ذاته الذي يتمتع الآن ، بفضل مساهمة كثير من الوفود وبفضل إجراء نقاش حيوي للغاية ، بتفهم أوضح بكثير لدى جميع الوفود فيما يتعلق بعلّة وجود ودور جهاز المساعدة الأساسي هذا خلال فترة العشر سنوات . وأما العنصر الثاني من أعمال الفريق رقم ٥ فقد تناول مسألة الفترة التحضيرية . وهنا أيضا فان المفهوم ربما يكون غامضا قليلا ، ولكنه أصبح مألوفا وثبت أنه مفيد جدا اذ أنه يجعل من الممكن على وجه الخصوص القيام عن كثب بتحديد وفحص مسألة تدابير بناء الثقة والدور الذي يمكن أن تؤديه حتى قبل بدء نفاذ الاتفاقية بغية تحقيق عالمية حقيقيّة في الانضمام إلى الاتفاقية . كذلك فقد عُني الفريق أيضا بالتنمية الاقتصادية والتقنية ، وقد جابه في هذا الصدد صعوبة مألوفة يمكن تلخيصها في سؤال: هل ينبغي أن نلتمس حلا توفيقيا بشأن نص يبدو أنه جاهز تقريبا ، أم هل ينبغي أن نعود إلى القضايا الجوهرية ؟ وهذا السؤال قد طُرح وسيجري تناوله مرة أخرى خلال الجزء الصيفي من الدورة . وبطبيعة الحال فقد أجرى الفريق أيضا مشاورات بشأن المسألة الحيوية المتمثلة في تحقيق أمن غير منقوص خلال الفترة الانتقالية ، وهي مشاورات أُجريت بقصد تناول هذه القضية تناولا منهجيا خلال الجزء القادم من الدورة .

كيف يمكن على أفضل وجه وصف الأعمال المنجزة حتى الآن ؟ في كلمة واحدة أقول إنها كانت أعمالا متعمقة . فقد عملنا بشأن الأساسات واذا لم نكن قد رأينا حقا البناء يرتفع في السماء ، فيجب القول بأنه لا يمكن عمل أي شيء بدون أساسات متينة .

وأصل على هذا النحو إلى الجانب الثاني ، أي التقييم العام لحالة المفاوضات . وقد يبدو أن الاطار الاجمالي السريع الذي قدمته لأنشطة اللجنة المخصصة والافرقة العاملة يقصر عن الطموحات التي أبانها مؤتمر باريس في بداية هذا العام ، والتي أعاد تأكيدها كثير من الوفود هنا في مؤتمر نزع السلاح منذ بداية الدورة . بيد أنه من وجهة نظر رئاسة اللجنة ، فانه ينبغي ألا نسيء الحكم على الحالة الراهنة . فاشتراك عدد أكبر من الوفود والنظر على نحو تفصيلي في جميع جوانب الاتفاقية المقبلة يشكلان أساسا ضروريا لاحراز تقدم ملموس وملائم . كذلك فان اللجنة - وأنا أعني جميع الوفود فضلا عن رئيس اللجنة ورؤساء الأفرقة والأمانة - قد عملت بطريقة أعتقد أنه يمكن القول بأنه لم يسبق لها مثيل وبذلك فانها تضع في الاعتبار تماما قرارات الجمعية العامة للأمم المتحدة والاعلان الختامي لمؤتمر باريس . وجرى مرة أخرى تناول المواضيع التي كانت قد طُرحت جانبا إلى حد ما . كذلك جرى تقديم أو تطوير مواضيع جديدة ، وذلك للمرة الأولى في حالة بعضها . وثمة مواضيع أخرى ، ظلت تتبوأ مكانا عاليا في جدول الأعمال طوال عدة سنوات ، قد خضعت للنظر فيها على نحو مكثف . وفضلا عن ذلك فإن أكثر من نصف الوفود في مؤتمر نزع السلاح - وأعتقد أنه يجب التشديد على ذلك واعادة التأكيد عليه - قد اشتركت في العمل المضني المتمثل في القيام بعمليات التفتيش الاختباري الوطني . وهكذا قد حدثت تعبئة كبيرة للوفود ، ولكن هذا لا يمكن بطبيعة الحال أن يكون غاية في حد ذاته . فالوتيرة الجديدة للسير وأساليب العمل الجديدة هي مراحل ضرورية ينبغي أن تفضي إلى تحقيق تقدم حقيقي ، وهذا سيكون هدف الجزء الثاني من دورة عام ١٩٨٩ . ويمكن لجميع أعضاء اللجنة الآن أن يركّزوا انتباههم بطريقة أكثر ما تكون تحديدا على صعوبات محددة تحديدا واضحا وأن يهيّئوا أنفسهم تهيئة شاملة للبحث عن حلول ملائمة . وهذا الأمر ، كما كانت الحالة منذ بداية الدورة ، سيتطلب عناية في تحديد جدول أعمال اللجنة . وان البرنامج المؤقت المقدم بالأمس لأغراض ارشادية في اللجنة المخصصة يوفّر اطارا عاما أوليا . وسيجري تقديمه بصورة رسمية في بداية الجزء القادم من الدورة في صورة نص منقّح وموسّع يتضمن في صلبه ردود فعل الوفود واقتراحاتها ، ثم سيُقدَّم إلى اللجنة من أجل الموافقة عليه . ومن رأي رئاسة اللجنة ، أن الموقف التعاوني للوفود التي اشتركت في أعمال اللجنة انما يشكل علامة مشجعة فيما يخص الجزء الثاني من الدورة ولا بد أن يؤدي ، ولا سيما بالنظر إلى الوقت الضئيل جدا المتاح ، إلى استعداد أكبر حتى من هذا خلال الصيف . وبعد ان جرى بصورة مستفيضة جدا تناول المواضيع المحددة في الوثيقة CD/CW/WP.222 التي تشكل برنامج عمل اللجنة المخصصة لعام ١٩٨٩ ، فقد حان الوقت للعكوف على اجراء مفاوضات مكثفة بصورة ملحة . وقد قامت اللجنة ، طبقا لاعلان باريس ، بمضاعفة جهودها كمسألة ملحة . ولا بد أن تكون جاهزة الآن لأن تحسم على النحو المناسب القضايا المتبقية وأن تعقد الاتفاقية في أقرب موعد .

وأود أن أطرح على المؤتمر بعض الأفكار الأكثر تحديدا حول منهج العمل الذي أخذنا به . وثمة ثلاثة نقاط في هذا الصدد . أولا ، فان تحويل نتائج مؤتمر باريس المعني بحظر الأسلحة الكيميائية الى تقدم حقيقي في المفاوضات لا يمكن أن يكون أمرا آنيا . فمن الصعب حمل نحو ٤٠ وفدا ، بالاضافة إلى أكثر من ٣٠ وفدا تمثل بلداننا ليست من أعضاء مؤتمر نزع السلاح ، على المضي بسرعة أكبر حتى من السرعة الحالية . ولكل واحد اسهامه الذي يستطيع أن يقدمه ، وهذا أمر طبيعي . وينبغي أيضا ملاحظة أن التعقيد الذي تتسم به المعاهدة كبير ولا مندوحة عنه . وفضلا عن ذلك فقد شهدنا درجة من تغيّر وجهة النظر مع توجيه اهتمام أكبر للعالمية والقاء نظرة عامة أفضل على الأمور البالغة الأهمية في الاتفاقية . ولذلك فقد كان من الضروري وما زال من الضروري تكثيف جهودنا بحيث يشمل الأمر مزيدا من المشاركين ومزيدا من المواضيع .

ثانيا ، وهذه المشاكل المتعلقة بالمنهج في غاية الأهمية . فهي ليست قضايا ثانوية . ففيما يتعلق بكل موضوع من المواضيع الرئيسية وكل فريق من الأفرقة التي ذكرتها نستطيع أن نرى مدى أهمية مشكلة المنهج . لقد تحدثت عن ترتيبات التحقّق . وهنا علينا أن ننظر في مناهج التحقق التي لا سابقة أو نظير لها ولا يمكن أن يكون لها شيء من ذلك . ومن هنا أهمية تناول مشاكل المنهج هذه على نحو سليم . وبالمثل فعلينا ، على الصعيد القانوني ، أن نتصدى لحجج هي في ظاهرها متناقضة ، ولكل منها علة وجودها . ويجب علينا أن نأخذها في الحسبان . وفيما يتعلق بالجوانب المؤسسية ، فإن جميع الوفود تسلّم بتعقيد الترتيبات التي ينبغي القيام بها من اجل تنظيم المجلس التنفيذي ، على سبيل المثال ، وان لكل منها بطبيعة الحال تفضيلاته الخاصة ؛ ولكن يوجد على الأقل شيء واحد واضح - أن الجميع يسلّمون بتعقيد المنهج الذي يجب علينا أن نعثر عليه لضمان تحقيق تمثيل ملائم واجراءات مُرْضية لصنع القرارات في المجلس التنفيذي . وفيما يتعلق بالمرفق الكيميائي ، دعوني أوجز المشكلة . فهي مسألة التمكّن من الجمع بين التقييدات المتصلة بأمن الدول والتقييدات المتصلة بالانتاج الصناعي . فنحن هنا إزاء عالمين منفصلين ونظامين للقيم ومجموعتين من المعايير يتعين وضعهما معا في وثيقة واحدة على نحو يتسم بالتوافق .

وأخيراً فيما يتعلق بالفريق رقم ٥ ، فان الأمن والثقة فيما بين الشركاء لا يمكن تقريرهما والبت فيهما في يوم واحد . فعلينا أن نسير على مراحل . ومن الواضح أن فكرة الفترة الانتقالية هي عنصر رئيسي في الاتفاقية وسيتعين علينا في ذلك المجال أيضا أن نحدد على نحو دقيق جدا أفضل منهج . ولذلك فمن المهم على مستوى المناهج عدم التقليل من شأن الاختلافات بين الوفود ، ولكن من المهم ملاحظة أنها مسألة تتحصّل في القيام معا بتولي مسؤولية وضع يصعب الامساك به .

أما تعليقي الأخير فيما يتعلق بالمنهج فهو كما يلي . فإنني أعتقد أن البحث المشترك عن حلول مشتركة لمشاكل لم يسبق لها مثيل هو جار مجراه فعلا - وهذه هي الروح العامة للتقييم الذي حاولت أن أقدمه إليكم . ويجب علينا ببساطة أن نرتكز على الوضع الفعلي وليس على صيغ جاهزة ؛ ومن الأفضل إعلان الأشياء بوضوح نظرا إلى أن هذه هي اللحظة التي يبدأ عندها العمل التفاوضي الحقيقي . وعلى سبيل الختام يحلو لي أن اقتبس هنا قولا لاتينيا معروفا جيدا هو labor omnia vincit improbus - "سيد الكل عمل لا يعرف الإحجام" ، على حد تعبير "فيرجل" (Virgil) في قصائده الزراعية (Georgics) التي كانت تشكّل إلى حد ما ترنيمته التي كان يرتّلها للأرض . ولكن الانسان أكثر تغيّرا من الأرض ، كما أن التفاوض أقل امكانية للتنبؤ به من حراثة الأرض . ومع ذلك فإنني أعتقد أنه في الوقت الذي نضع فيه في الاعتبار عنصر عدم القابلية للتنبؤ وصعوبة الجهد المشترك فإن لدينا ، في ظل المبادئ التوجيهية السياسية العامة ، كل ما نحتاج إليه للبرهنة على الارادة السياسية للمجتمع الدولي . وفي هذه الظروف فإن العمل الذي لا يعرف الاحجام لا بد أن يمكّننا حقا من تحقيق اتفاقية بشأن حظر الأسلحة الكيميائية . فالأمر ينطوي على الكثير من الأمور الحاسمة الأهمية ؛ وهذا هو إحدى الوسائل التي يجب علينا بواسطتها أن نسعى معا إلى السيطرة على أحد جوانب تطور العالم المعاصر عند آخر حد بلغته التكنولوجيا والأمن . ويجب علينا أن نواصل الأعمال الجارية وأن نلزم انفسنا على نحو متزايد بالتفاوض . ومن الواضح أنه ستكون لذلك نتائج مباشرة على تنظيم الأمن الدولي مستقبلا .

وختاما ، فانني أود أن أشكر جميع الوفود ، ورؤساء الأفرقة ، والأمانة ، ولا سيما السيد عبد القادر بن اسماعيل ، وكذلك جميع الدوائر في قصر الأمم على المساعدة التي تقدمها الينا ، وأعرب باسم وفدي عن خالص شكري لها .

الرئيس (الكلمة بالانكليزية ومترجمة منها): أشكر ممثل فرنسا على بيانه وعلى الكلمات الطيبة التي وجهها إلى الرئاسة . أعطي الكلمة الآن لممثل الجمهورية الديمقراطية الالمانية السفير ديتزي .

السيد ديتزي (الجمهورية الديمقراطية الألمانية) (الكلمة بالانكليزية ومترجمة منها): لقد أخذت الكلمة اليوم لأبدي بضع ملاحظات باسم مجموعة البلدان الاشتراكية فيما يتعلق باختتام الجزء الأول من دورة مؤتمر نزع السلاح لعام ١٩٨٩ . وقد عُقدت هذه الدورة في إطار خلفية قوامها ظروف دولية مواتية . ومما يكتسب أهمية خاصة في هذا السياق أحداث دولية هامة مثل مؤتمر باريس المعني بحظر الأسلحة الكيميائية ، وانتهاء اجتماع فيينا وبدء مفاوضات الـ ٣٣ طرفا ومفاوضات الـ ٣٥ طرفاً بشأن خفض القوات المسلحة التقليدية واتخاذ مزيد من تدابير بناء الثقة وبناء الأمن

في أوروبا ، واستمرار تطبيق معاهدة القوات النووية المتوسطة المدى واتفاق ستكهولم . وعلى الرغم من أن الوضع الدولي ما زال يتسم بالتعقيد والتناقض ، فإننا نعتقد أن جميع هذه التحركات تشهد على التطور المتواصل لعمليات الحد من الأسلحة ونزع السلاح ، وتعزيز الأمن الدولي . وتسهم البلدان التي أتحدث باسمها اسهاما كبيراً في هذه العمليات وذلك بوسائل من بينها اتخاذ تدابير من جانب واحد لخفض القوات المسلحة والأسلحة والإنفاق العسكري ، وإضفاء هيكل دفاعي واضح على جيوشها .

ونحن نشترك في الرأي الذي تكرر الإعراب عنه أثناء هذه الدورة والقائل إن مؤتمر نزع السلاح ينبغي ألاّ يبقى خارج دائرة الاتجاهات الإيجابية في ميدان الحد من الأسلحة ونزع السلاح وأنه ينبغي له أن يكمّل الإنجازات الثنائية والإقليمية بالنتائج التي تم التوصل إليها في إعداد اتفاقات متعددة الأطراف وبخاصة بالنظر إلى أن المؤتمر هو الهيئة التفاوضية الوحيدة المتعددة الأطراف في هذا الميدان .

إن العدد المتزايد من البيانات التي يدلي بها وزراء خارجية ومسؤولون آخرون على مستوى عال في هذا المحفل إنما يشهد على الأهمية المعلقة على أعمال المؤتمر . وكان من بين هذه البيانات المدلى بها خلال الدورة الحالية بيانات أدلى بها ممثلون للبلدان الاشتراكية . وفضلا عن ذلك ، فنحن نلاحظ أن جواً بناءً قد ساد المؤتمر خلال الجزء الربيعي من الدورة ، مما جعل من الممكن إدارة حوار مفتوح بشأن أكثر قضايا نزع السلاح أهمية . غير أنه يتعين علينا أيضا أن نشير إلى أنه لم يتحقق في أعمال مؤتمر نزع السلاح أي تقدم حاسم إلى الآن . ولم يتم تحقيق تحرّك إلى الأمام بشأن البنود النووية ، ولا تزال أعمال المؤتمر بخصوص البند ٥ غير موجهة نحو الناحية العملية .

وقد ركز المؤتمر بصورة رئيسية هذا العام ، مثلما حدث في الأعوام السابقة ، على إعداد اتفاقية الحظر الكامل للأسلحة الكيميائية وتدمير هذه الأسلحة . وهذا يتفق مع الأوضاع الحالية في مجال نزع السلاح المتعدد الأطراف ومع النداءات التي وجهها مؤتمر باريس إلى هذا المحفل بأن يضاعف جهوده لكي يحل ، على وجه السرعة ، القضايا المعلقة ولكي يبرم الاتفاقية في أقرب موعد . ونحن نلاحظ أن اللجنة المخصصة للأسلحة الكيميائية ، في ظل التوجيه الفعّال من ممثل فرنسا الموقر ، السفير موريل ، قد نجحت في تكثيف أعمالها ، عن طريق الافادة من المزايا الناتجة عن هيكلها التنظيمي . فقد اتخذت خطوات واسعة معينة بشأن عدد من القضايا ، ولا سيما المرفق المتعلق بالمواد الكيميائية ، ونظام التركيب الاصطناعي المختبري لمواد الجدول [١] ، والمرفق الخاص بالسرية ، وعدد من القضايا المتعلقة بالمنظمة المقبلة ، والمساعدة للحماية من الأسلحة الكيميائية ، فضلا عن بعض الأحكام الختامية . وفوق ذلك ، بدأت اللجنة المخصصة للأسلحة الكيميائية في هذه الدورة ولأول مرة ، في إجراء مناقشة

جوهرية بشأن عدد من القضايا ، التي كانت موجودة موضوعيا أيضا من قبل ، ولكنها لسبب ما بقيت على الهامش . وإلى حد كبير يرجع السبب في أن ذلك قد أصبح ممكنا إلى رؤساء الأفرقة العاملة الخمسة التي أُنشئت داخل اللجنة المخصصة .

وقد أسهمت البلدان الاشتراكية من ناحيتها مساهمة نشطة بتقديم مقترح بشأن التركيب الاصطناعي المختبري للمواد الكيميائية المدرجة بالجدول [١] وكذلك بإبداء استعدادها للتحلّي بالروح التوفيقية بخصوص إيجاد حلّ لمسألة المواد الكيميائية المهلكة الفائقة السمية غير المدرجة في الجدول [١] . كذلك قدمت مقترحاً آخر ينص على اختبار إجراء التفتيش بالتحدي في عمليات التفتيش الاختباري المتعددة الأطراف . وأبلغت أربعة بلدان من مجموعتنا عن النتائج المحرزة أثناء عمليات تفتيش اختباري قامت بإجرائها . ونحن ندعو إلى البدء مبكراً في عمليات تفتيش اختباري تكون جيدة الإعداد .

ومما يبعث على الأسى أنه لم يُحرَز أي تقدم ملحوظ فيما يتصل بالمشاكل الرئيسية المعلّقة . ولذلك فنحن نهيب بجميع الوفود أن تقوم بعمل جاد بروح توفيقية إبان الجزء الصيفي من الدورة . ونحن نعتقد أنه يجب تحقيق تقدّم حقيقي في مفاوضات الأسلحة الكيميائية ولا سيما قبل كل شيء في مجالات مثل التفتيش بالتحدي ، والنظام العام للتحقق ، والنظم المنصوص عليها في المادة السادسة ، وتشكيل المجلس التنفيذي وصنع القرارات به ، فضلا عن ترتيب تدمير الأسلحة الكيميائية ومرافق إنتاجها . ومن شأن التوصل إلى اتفاق بشأن المادتين العاشرة والحادية عشرة من "النص المتطوّر" أن يُسهم في ضمان الالتزام العالمي بالاتفاقية . ونحن نعتقد أن المرحلة الحالية للمفاوضات تتطلب جهودا ترمي إلى ايجاد حلول لا إلى خلق صعوبات جديدة .

ومن رأي البلدان التي أتكلم باسمها أن تركيز الجهود على المفاوضات المتعلقة بفرض حظر على الأسلحة الكيميائية ، وهو أمر له ما يبرره في حد ذاته ، لا ينبغي أن يعوق أعمال المؤتمر بشأن البنود الرئيسية الأخرى من جدول أعماله وبخاصة فيما يتعلق بإعداد معاهدة للحظر الشامل للتجارب النووية ، وبالتدابير الرامية إلى نزع السلاح النووي ، وبمنع حدوث سباق للتسلح في الفضاء الخارجي . وتحبّذ بلداننا أن يبدأ المؤتمر أنشطته العملية بشأن معاهدة للحظر الشامل للتجارب في أقرب موعد وأن يشكّل لجنة مخصصة مناسبة لهذا الغرض . وفيما يتعلق بولاية هذه اللجنة ، فإن بلداننا قد سلكت نهجاً مرناً . وفي نهاية الدورة السابقة قدم أحد البلدان في مجموعتنا ، هو بالتحديد تشيكوسلوفاكيا ، مشروع ولاية نأمل أن ييسّر أخيراً حلّ مسألة إنشاء لجنة مخصصة . وتعرب وفودنا عن تقديرها البالغ للأنشطة التي اضطلع بها ممثل اليابان الموقر ، السفير ياماداً ، من أجل تلمّس صيغة توفيقية مقبولة للجميع .

وفيما يتعلق بالبند ١ من جدول الأعمال ، حقّقت الدورة الحالية نتيجة هامة ، هي التقرير الخاص لفريق الخبراء العلميين المخصص للنظر في التدابير التعاونية الدولية لكشف وتعيين الظواهر الاهتزازية . ويحتوي التقرير على فكرة إقامة شبكة عالمية للتبادل الدولي للبيانات الاهتزازية ، على أن يُؤخذ في الحسبان المستوى الراهن لتطور العلم والتكنولوجيا في مجال الاهتزازات . وهذه الخطوة الناجحة تؤكد ، أولا وقبل كل شيء ، على أن من المناسب الشروع في إعداد نظام شامل للتحقق من عدم إجراء التجارب النووية باشتراك الخبراء العلميين . وخلال هذه الدورة قدمت الجمهورية الديمقراطية الألمانية مقترحات مفصّلة ومحددة في هذا الشأن . ويحدونا الأمل في أن يصبح من الممكن على الأقل التوصل ، خلال الجزء الصيفي من هذه الدورة ، إلى اتفاق بشأن إنشاء لجنة مخصصة تُعنى بالبند ١ من جدول الأعمال ، وبشأن ولايتها ، وكذلك بشأن إعداد مقترحات من جانب الخبراء تتعلق بنظام التحقق .

وإذ تلاحظ وفود البلدان الاشتراكية مع الارتياح إعادة إنشاء اللجنة المخصصة لمنع سباق التسلح في الفضاء الخارجي ، فإنها تأسف لما أُنفق من وقت أطول بكثير مما ينبغي في تسوية المسائل التنظيمية مما حد من المجال المتاح للقيام بعمل موضوعي . وتؤمن وفودنا أن إحدى المهام الهامة التي يتعين على اللجنة المخصصة أن تنهض بها الآن هي السعي إلى إيجاد أرضية مشتركة في صورة عمل منهجي موجه نحو الأداء من جانب المؤتمر بقصد منع سباق التسلح في الفضاء . وقد ورد ذلك ، بالمناسبة ، على ألسنة كثير من الوفود الأخرى أيضا . ويتبين بوضوح من تقييم النتائج المترتبة على أعمال لجنة الفضاء الخارجي أنه يوجد أساس سليم يمكن البناء عليه . وهذا هو ما تبرزه ورقة العمل التي قدمها وفد منغوليا (CD/905) والتي تشمل استعراضا للمقترحات التي قدمت إلى اللجنة المخصصة في السنوات الأخيرة . والبلدان الاشتراكية تؤيد كلا من الحلول الكلية والجزئية التي تؤدي إلى حظر شامل للأسلحة الفضائية . وقد ساندت في الماضي التحركات المتصلة بهذا الموضوع تحقيقاً لهذا الهدف . وفي أثناء جلسات اللجنة المخصصة هذا العام ، أوجزت البلدان الاشتراكية موقفها مؤيدة فكرة وضع "قواعد للمرور" في الفضاء . وقدّمت أفكارا عملية عن كيفية تعزيز الثقة والانفتاح فيما يتعلق بالأنشطة الفضائية . ونحن نأمل أن تجري مواصلة التحليل الدقيق للمقترحات الموجودة بطريقة أكثر منهجية في الدورة الصيفية الوشيكة . كذلك أعلنت بلدان مجموعتنا عن تأييدها لاجراء مناقشات فيما بين الخبراء العلميين في إطار اللجنة المخصصة وقدمت أفكارا عملية لهذا الغرض .

وترى وفود البلدان الاشتراكية أيضا أن من اللازم أن تستمر اللجنتان المخصصتان لضمانات الأمن السلبية وللأسلحة الإشعاعية ، خلال الدورة الصيفية ، في تلمّس حلول للمشاكل التي تواجهانها . ويلزم بذل جهود مكثفة للانتهاء من إعداد

البرنامج الشامل لنزع السلاح وفقاً لقرار الجمعية العامة للأمم المتحدة المتصل بذلك .

وتأسف مجموعة البلدان الاشتراكية لكون المؤتمر لم يستطع بعد أن يتفق على شكل للنظر في قضايا نزع السلاح النووي ومنع الحرب النووية . ونحن نعتبر من المسائل المبدئية ذات الأهمية أن يُدار الحوار بشأن القضاء الكامل على الأسلحة النووية والكيميائية وأسلحة الدمار الشامل الأخرى على مستوى دولي . كذلك فإن دائرة المشتركين يجب أن تُوسَّع في عملية التفاوض المتصلة بالأسلحة النووية . إذ يجب أن تشترك فيها جميع الدول النووية ، مما يهيىء الظروف لتشكيل علاقات دولية جديدة ينبغي أن تُلْزم كل دولة بتعزيز الأمن العالمي . ونحن نتوقع أن يقوم المؤتمر ، في دورته الصيفيّة ، بتناول هذه القضايا المبدئية الهامة أيضا .

وبما أن الكلمة معي فانني أود أن أسجل ملاحظة شخصية جدا . فنظرا إلى أن صديقي وزميلنا ، السفير يوري نازاركين ، من المنتظر ان يترك منصبه كرئيس الوفد السوفياتي لدى مؤتمر نزع السلاح ، فانني أود أن أعرب عن تقديري للمساهمة البارزة التي أسهم بها في مؤتمر نزع السلاح . وعلاوة على ذلك ، فانني أود أن أشكر السفير يوري نازاركين على التعاون الذي تمتعت به انا شخصيا معه . وإننا اذ نودّع صديقنا نتمنى له نجاحا متواصلا في أداء مهامه الجديدة في خدمة نزع السلاح ، كما نتمنى له موفور الصحة والخير . وفي الوقت نفسه ، فانني أود أن أرحب ترحيبا حارا بزميلنا الجديد ، رئيس الوفد السوفياتي سيرغي باتسانوف ، وأتمنى له النجاح في أعمالنا هنا في جنيف ، كما أود أن أطمئنه على استعداد وفدي للتعاون المستمر والوثيق معه .

الرئيس (الكلمة بالانكليزية ومترجمة منها): أشكر ممثل الجمهورية الديمقراطية الالمانية على بيانه . وبهذا تنتهي قائمة المتكلمين لدي اليوم . هل يرغب أي عضو آخر في أخذ الكلمة في هذه المرحلة ؟ أُبصر ممثل مصر .

السيد العربي (مصر) (الكلمة بالانكليزية ومترجمة منها): لا أريد أن أؤخر مداولات هذه الجلسة ولكنني بوصفي منسّق مجموعة الـ ٢١ وباسم هذه المجموعة ، أود أن أعرب للسفير نازاركين عن سرورنا وسعادتنا وارتياحنا الكامل للعمل معه خلال هذه السنوات ، ونتمنى له حظا طيبا في المنصب البالغ الأهمية الذي ينتظره . وبهذه المناسبة نفسها أود أن أرحب بالسيد باتسانوف خلفه .

السيد فريدرسدورف (الولايات المتحدة الامريكية) (الكلمة بالانكليزية ومترجمة منها): أود أنا الآخر أن أضم صوتي إلى زملائي هنا اليوم في الاشارة إلى مغادرة صديقنا وزميلنا السفير يوري نازاركين . فقد عملت على نحو وثيق مع السفير نازاركين ليس فقط في مؤتمر نزع السلاح ولكن ايضا طوال ساعات كثيرة من المحادثات الثنائية وبطبيعة الحال في نيويورك في الامم المتحدة وذلك في الجمعية العامة وفي اللجنة الأولى وفي الدورة الاستثنائية . إن السفير نازاركين دبلوماسي قدير صائب الرأي دأب على تناول عمله على نحو بناء ومبدع . وقد شهدنا خلال فترة عمله كسفير الاتحاد السوفياتي في مؤتمر نزع السلاح انتقال مفاوضاتنا مما كان إلى حد بعيد جدلا قاسيا وحدّة في الانتقاد إلى نهج جدي بشأن مفاوضاتنا . ونحن نعزو كثيرا من التحسن في جو مؤتمر نزع السلاح إلى النهج الشخصي والمهارات الدبلوماسية للسفير نازاركين ونتمنى له ، باسم وفدنا ، كامل النجاح في مهمته ومسؤولياته الجديدة . وإن علاقتنا الممتازة مع خلف السفير نازاركين ، السيد باتسانوف ، تطمئننا إلى أن علاقاتنا البناءة مع الوفد السوفياتي ستستمر .

السيد فان (الصين) (الكلمة بالصينية ومترجمة من الانكليزية): أود أن أضم صوتي إلى زملائي الذين تحدثوا قبلي في الاعراب عن سروري لكوني قد عملت مع السفير نازاركين طوال هذه السنوات العديدة . وقد تعاونت معه في مؤتمر نزع السلاح وفي محافل أخرى . وقام هو شخصيا بعمل ترتيبات لنا من أجل زيارة الاتحاد السوفياتي . وهذا كله يترك لدينا ذكرى نعتز بها . وإنني أعرف أيضا أن مغادرته لنا ستكون مؤقتة فقط ، وأنه سيعود عما قريب لتولي منصب هام في ميدان نزع السلاح . وآمل أن يسفر عمله عن تحقيق تنسيق أفضل للجهود المتعددة الأطراف في ميدان نزع السلاح في مؤتمر نزع السلاح وللمفاوضات الثنائية . وأرجو له كذلك نجاحا أكبر في منصبه المقبل . وفي الوقت نفسه فانني أود أن أرحب بخلفه السيد باتسانوف كرئيس للوفد السوفياتي . وأنا متأكد من أن الوفد الصيني سيواصل التمتع بالتعاون مع الوفد السوفياتي .

السيد نازاركين (اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية) (الكلمة بالروسية ومترجمة من الانكليزية): أود أولا وقبل كل شيء الاعراب عن ارتياحي لرئاسة ممثل كينيا الموقّر السفير بولوت والوفد الكيني ، خلال الشهر الختامي للجزء الربيعي من دورة مؤتمر نزع السلاح . وأود أيضا أن أعرب عن امتناننا لممثل اليابان الموقّر السفير ياماداً على جهوده كرئيس لمؤتمر نزع السلاح في توجيه أعمالنا خلال الشهر السابق . وأرحب بممثل الجزائر الجديد الموقّر السفير آية شعلل وأتمنى له النجاح في عمله .

إن جلسة اليوم هي جلسة وداع بالنسبة لي ، بالنظر إلى أنني أغادر منصبي كممثل لاتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية في مؤتمر نزع السلاح لتولي مهمة جديدة . وانه لمصدر ارتياح لي أن ألاحظ خلال العامين والثلاثة أشهر التي مثّلتُ خلالها بلدي في هذا المؤتمر أن الحالة الدولية قد شهدت تغيرات ايجابية هامة . وقد كان لهذه التغيرات أثر ملموس على اعمال مؤتمر نزع السلاح . ففي المفاوضات المتعلقة بحظر الأسلحة الكيميائية ، حدثت أوجه تقدم كبيرة قرّبتنا من عقد الاتفاقية ، على الرغم من أن التقدم في المفاوضات كان يتبادل الأدوار مع تباطؤ وتيرة العمل . ولا أعتزم في بياني اليوم أن أحلّل وضع المفاوضات . فقد قام ممثل الجمهورية الديمقراطية الالمانية الموقّر ومنسق مجموعة البلدان الاشتراكية لهذا الشهر السفير بيتر ديتزي بتقديم تقييم اليوم باسم هذه المجموعة . وأودّ بصفة محض شخصية أن أعرب عن أسفي لأنني لم أتمكن من الاشتراك في اتمام مشروع الاتفاقية المتعلقة بحظر الأسلحة الكيميائية ، بما في ذلك صياغتها النهائية . وآمل ألا تكون هذه المرحلة بعيدة عنا . كذلك فانه مما يؤسفني أننا لم نتمكن ، خلال الفترة التي شغلت فيها منصب ممثل اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية في المؤتمر ، من انشاء هيئة عاملة تُعنى بموضوع حظر التجارب النووية . وأعتقد أنه قد أصبح أخيرا من الممكن أن يبدأ المؤتمر نشاطا عمليا بصورة جدية بشأن هذه المشكلة التي ظلت طوال كثير من السنوات البند ١ في جدول أعماله . ويجب أن يقرّبنا هذا العمل من تحقيق حظر شامل على التجارب النووية ، وهو ما يشكل تدبيرا هاما لكبح جماح سباق التسلح .

لقد شعرت بالحاجة إلى هذه التدابير احساسا قويا خاصة بالنظر إلى أنني قد رأيت هيروشيما ، ضحية الهجوم النووي ، بعينيّ رأسي . وإنني أشعر بالعرفان لعمدة هيروشيما ، الذي اتاح لي فرصة ، أنا وغيري من المشتركين في مؤتمر الأمم المتحدة المعني بقضايا نزع السلاح والذي عقد في كيوتو ، لزيارة ذلك المكان المأساوي . وأود أن أعرب عن عرفاني لادارة شؤون نزع السلاح بالأمم المتحدة التي يرأسها وكيل الأمين العام أتاشي ، وللمنظمين اليابانيين للمؤتمر وللزيارة إلى هيروشيما ، وقبل كل شيء لممثل اليابان الموقر لدى المؤتمر ، السفير ياماداً . ومما لا شك فيه أن التنظيم المتسم بالكفاءة والاعتبار الذي أُولِي لنا قد أسهما في نجاح هذا العمل بأسره .

ومن ناحيتي فإن عملي هنا في مؤتمر نزع السلاح قد أصبح تجربة تعلّم واسعة ومفيدة ، لأنني قد وجدت نفسي أعمل مع زملاء أكفاء بصورة استثنائية وفائقي الذكاء ولديهم استعداد طيب جدا . وكان التعاون والعلاقات الشخصية معهم أمرا مفيدا وسارا بصورة استثنائية . وأعتقد أن المؤتمر سيمارس دورا أهم حتى من الآن في سبيل القضية النبيلة ، قضية الحد من الأسلحة ونزع السلاح . ولا يمكن انجاز هذه المهمة إلا بالعمل على جميع المستويات وبطرق جميع السبل ، المتعددة الأطراف والاقليمية والثنائية .

وأعتقد أن الخبرة التي اكتسبتُها هنا ستساعدني في مهامي الجديدة التي تتصل هي الأخرى بنزع السلاح ، ولكنها ستكون هذه المرة ذات طبيعة ثنائية لأنني قد عُينتُ لأقود الوفد السوفياتي في المفاوضات مع الولايات المتحدة بشأن الأسلحة النووية والفضائية .

وختاما أود أن أعرب عن امتناني وتقديري لجميع زملائي على تعاونهم وصداقتهم ، وعلى الكلمات الرقيقة والأماني الطيبة بصورة استثنائية التي وُجّهت إليّ فيما يتعلق بمنصبي الجديد . وقد تأثرت تأثرا عميقا بعباراة حسن النية هذه نحوي ، وأتوقّع أن نواصل صلاتنا الشخصية الودية في المستقبل . وبطبيعة الحالي فإنني سأذهب ومعي ذكريات بالغة الدفء لفترة عملي هنا معكم . وأود أن أشكر الأمين العام للمؤتمر السفير كوماتينا ونائبه السفير فيسنتي بيراساتيغي وكذلك إلى جميع موظفي الأمانة ، بمن في ذلك المترجمون الشفويون الذي وفّروا أفضل ظروف مواتية ممكنة من أجل عملنا . وأتمنى لكم جميعا كل نجاح في عملكم الانساني الصعب والمنطوي على المسؤولية والذي لا بد منه . واتمنى لكم موفور الصحة والسعادة . وشكرا لكم .

الرئيس (الكلمة بالانكليزية ومترجمة منها): اشكر ممثل اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية على بيانه وعلى الكلمات الرقيقة التي وجّهها إلى الرئاسة . وأود أن أوجه اليه باسم المؤتمر أحرّ التهاني على مهمته الهامة كرئيس للوفد السوفياتي في المباحثات المتعلقة بالأسلحة النووية والفضائية في جنيف . وإننا إذ نشعر ببالغ السعادة لأن نعلم أن زميلا محترما قد أُوكلت إليه هذه المهمة الهامة ، فانني متأكد في الوقت نفسه من أننا جميعا نشعر بالأسف لكوننا لن نراه بنفس التواتر الذي كنا نراه به من قبل . إن يوري نازاركين مهني فني بارز ذو معرفة وخبرة ومهارة دبلوماسية عميقة مَثّل بلده بامتياز في هذا المؤتمر . وإنني أشعر بسرور خاص وأنا أشير إلى أن حياته المهنية قد ارتبطت بالمحفل التفاوضي المتعدد الأطراف المعني بنزع السلاح منذ عام ١٩٦٧ ، عندما شارك في الوفد السوفياتي لدى مؤتمر لجنة نزع السلاح المؤلفة من ثماني عشرة دولة كسكرتير ثان ، حتى وقتنا الحاضر الذي توّج فيه مهنته في هذه الهيئة كرئيس للوفد السوفياتي في وقت تجري فيه صياغة نُهُج سوفياتية جديدة في ميدان نزع السلاح . وها هو قد أنجز هذه المهمة الهامة والصعبة تاركا خلفه كثيرا من الأصدقاء الجدد . وانني لأتمنى له وللسيدة نازاركين أفضل الأماني في أنشطتهما الشخصية والمهنية وأعرب عن الأمل في أن نتمكن ، بالنظر إلى أنهما سيمكثان في جنيف خلال جزء من السنة على الاقل ، من البقاء على اتصال بهما . واسمحوا لي ايضا أن أرحب ترحيبا حارا بالرئيس الجديد للوفد السوفياتي في المؤتمر ، الوزير سيرغي باتسانوف ، الذي اتعهد له بتعاون وفدي في أداء مسؤولياته الهامة الجديدة .

وكما أُعلن في افتتاح الجلسة العامة ، فانني الآن أعتزم أن أطرح على المؤتمر مسألة تاريخ افتتاح الجزء الثاني من الدورة . وكما تعرفون فان المادة ٧ من النظام الداخلي تنص على أنه ينبغي أن تتخذ قرارا بشأن تاريخ افتتاح الجزء الثاني من الدورة السنوية . وقد ظلت المشاورات تجرى حتى الآن وأعتقد أنه ينبغي لنا أولا ، وفقا للممارسة التي جرينا عليها ، أن ننظر في هذه المسألة في مشاورات غير رسمية ثم نستأنف الجلسة العامة . تُعلَّق الجلسة العامة الآن ، وسأقوم خلال خمس دقائق بعقد مشاورات غير رسمية للمنسقين في الغرفة C-108 . وسنستأنف الجلسة العامة في ظرف ٤٥ دقيقة .

عُلقت الجلسة الساعة ١١/٥٥ واستؤنفت الساعة ١٤/٠٥ .

الرئيس (الكلمة بالانكليزية ومترجمة منها): تُستَأنَف الجلسة العامة ٥٠٧ لمؤتمر نزع السلاح .

يسعدني أن أبلغكم أننا قد توصلنا إلى اتفاق بشأن تاريخ افتتاح الجزء الثاني من الدورة السنوية . ونظرا إلى أن وفدي سيكون شاغلا لمنصب الرئاسة حتى ١٣ حزيران/يونية ، وفقا للممارسة المتبعة في الماضي وللنظام الداخلي لمؤتمر نزع السلاح ، ومن أجل الاعداد بصورة نشطة لتصريف مهام الرئاسة على نحو سليم ، فإن السفير غارسيا روبليس من المكسيك سيقوم قبل ذلك الحين بأسبوع ، بصفته الرئيس المقبل ، باجراء هذه المشاورات على النحو الذي يراه ضروريا قبل تاريخ الافتتاح الرسمي ، الذي سيكون ١٣ حزيران/يونية ، الساعة ١٠/٠٠ صباحا . وإنني واثق من أن ذلك مقبول .

وقد تقرر ذلك .

الرئيس (الكلمة بالانكليزية ومترجمة منها): أود أن أبلغكم أن اللجنة المخصصة للبرنامج الشامل لنزع السلاح ستجتمع بعد ظهر اليوم الساعة ١٦/٠٠ بدلا من الساعة ١٥/٠٠ .

وليست لدينا أعمال أخرى اليوم . أعتزم الآن رفع هذه الجلسة العامة . ستُعقد الجلسة العامة التالية لمؤتمر نزع السلاح يوم ١٣ حزيران/يونية ، الساعة ١٠/٠٠ صباحا .

رُفعت الجلسة الساعة ١٤/١٠